

قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في

تركيا باستخدام أنموذج (ARDL) للمدة ١٩٨٠-٢٠١٩

د. عبدالوهاب ذنون سعدون

مدرس / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل

abdulwahhab_thanon@uomosul.edu.iq

القبول: ٢٠٢٠/٣/١٧



الاستلام: ٢٠٢٠/٢/٢

مستخلص البحث

يهدف البحث الى قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا خلال المدة ١٩٨٠ - ٢٠١٩ مستخدماً أنموذج (ARDL) لتحقيق ذلك، ومنطلقاً من فرضية فحواها وجود علاقة تأثير إيجابي معنوي لمتغير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لتركيا أثناء المدة المذكورة آنفاً، ويعتمد البحث المنهج الوصفي الى جانب المنهج الكمي القياسي للوصول الى هدفه وتحقيق فرضيته.

وقد تم استخدام أحدث الأساليب والاختبارات القياسية، إذ تم استخدام اختبار الاستقرار الى جانب استخدام منهج التكامل المشترك واختباره فضلاً عن استخدام اختبار السببية بين متغيرات الأنموذج ومن ثم تقدير أنموذج (ARDL) الذي يعطي أفضل التقديرات من بين النماذج البديلة.

وخلص البحث الى استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات وأهمها إثبات وجود علاقة تأثير إيجابية معنوية لمتغير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لتركيا خلال مدة البحث، موصياً بتعزيز ذلك النمو ومصادره وعلى رأسها الانفتاح التجاري والاستفادة من مزياته بتنويع القاعدة الصناعية وتوسيعها وذلك من خلال دعم الصناعات ذات القيم المضافة المرتفعة والصناعات التصديرية لتحقيق فائض تجاري وإنعاش التجارة الإقليمية وميزانها التجاري.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري؛ النمو الاقتصادي؛ الاقتصاد التركي.



Measuring and Analyzing the Relationship Between Trade Openness and Economic Growth in Turkey by Using ARDL Model : 1980-2019

Dr. Abdul-wahab Thanon Sadoon

Lecturer/ College of Administration and Economics/
University of Mosul

abdulwahhab_thanon@uomosul.edu.iq

Received: 26/1/2020



Accepted: 17/3/2020

Abstract

The research aims to measure and analyze the relationship between commercial openness and economic growth in Turkey during the period 1980 - 2019 by using the (ARDL) model to achieve that based on the hypothesis that there is a positive relationship effect of the variable of commercial openness in the economic growth of Turkey during the mentioned period. The research adopts the descriptive approach coupled with the standard quantitative approach to reach its goal and achieve its hypothesis.

The latest standard methods and tests have been used, as stability test was used in addition to using the common integration approach and its tests as well as the use of the causal test between model variables and then estimating the (ARDL) model which gives the best estimates among the alternative models.

The research concluded to extract a set of results and recommendations, the most important of which is to demonstrate a positive moral impact relationship for the variable of commercial openness in the economic growth for Turkey during the period of the research, recommending that growth and its sources be strengthened, including commercial openness and benefiting from its advantages by diversifying and expanding the industrial base by supporting industries with added values and export industries to achieve a trade surplus and revive regional trade and its trade balance.

Keywords: Commercial openness; Economic growth; Turkish Economy

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

أشارت بعض التجارب إلى أن الاقتصادات المنفتحة تجارياً تحقق أداءً تنموياً أفضل ومعدلات نمو تفوق ما تحققه الاقتصادات التي تتبع نظام الحماية، وضربت الأمثلة في ذلك على الفرق الشاسع الذي ظهر بضعف أداء الاقتصادات الخاضعة لنظام الحماية في دول أمريكا اللاتينية وقوة أداء ونمو نظيرتها المنفتحة على الخارج في دول شرق وجنوب شرق آسيا للحد الذي عززت معه الفكرة المتضمنة أن سياسات التحرير التجاري هي استراتيجية تنمية فاعلة ومرغوب فيها. وقد أصبح الانفتاح الاقتصادي بعامه والتجاري بخاصة سمة الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، وفي هذا السياق شهد الاقتصاد التركي منذ ثمانينات القرن الماضي تحولاً اقتصادياً مهماً تمثل بالتوجه نحو الخارج عوضاً عن التوجه نحو الخارج الذي كان سائداً قبل ذلك، وأصبحت سياسات تشجيع الصادرات والنمو التصديري وغيرها من سياسات الانفتاح الاقتصادي تتصدر المشهد الاقتصادي في تركيا مما أدى إلى رفع مستويات انفتاحها التجاري الذي بلغ أكثر من ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩، فإلى أي حد قد أثر ذلك في نموها الاقتصادي؟

من هنا يحاول هذا البحث قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي الذي شهدته تركيا أثناء العقود الماضية الأخيرة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يحاول تقديم دراسة تحليلية قياسية مكتملة للدراسات السابقة التي تطرقت لموضوعه ولكن بأساليب قياسية حديثة باستخدامه أنموذج (ARDL) الذي يعد من أكفأ وأحدث الأساليب والنماذج المستخدمة لتقدير العلاقات الاقتصادية المتبعة مؤخراً في الدراسات الحديثة.

مشكلة البحث:

بالرغم من تحقيق الاقتصاد التركي لإنجازات واضحة المعالم وقطعه لأشواط تنموية مهمة، إلا أنه ما زال أمامه المزيد من الخطوات لسد فجوة النمو والتفاوت ولا سيما في مجال انفتاحه التجاري وتقدمه التقني، وتعد دراسة الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي من أهم المصادر لتقصي وفهم ذلك التفاوت والحلقة الرئيسية لتضييق حدوده وتقليصه.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية فحواها وجود علاقة تأثير إيجابي معنوي احصائياً بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١٩.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

- ١- بيان أهمية الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي.
- ٢- تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٩.

منهج البحث وتقسيمه

لقياس العلاقة بين المتغيرين باستخدام نموذج (ARDL) اعتمد البحث المنهج الوصفي معززاً بالمنهج الكمي القياسي لتحقيق أهدافه وإثبات فرضيته، وقد تم تقسيمه الى ثلاثة جوانب أساسية عرض أولها الأسس النظرية للانفتاح التجاري فيما قدم الثاني تحليلاً لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو في تركيا خلال مدة البحث، أما الثالث فقد ركز على قياس واختبار العلاقة بين المتغيرين باستخدام نموذج (ARDL).

أولاً: الإطار النظري للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

تعددت أفكار الاقتصاديين وآراءهم حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري، وكذلك حول مدى استعادة الدول من التجارة الخارجية وتحريرها، إذ كانت الآراء مختلفة بهذا الشأن، ومن هذا المنطلق، ظهر تياران فكريان متناقضان أحدهما مؤيد والأخر معارض لفكرة الانفتاح التجاري وأثره في النمو الاقتصادي^(١)

إذ يؤكد داعمو تحرير التجارة على وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فيما يسوق معارضهم عكس ذلك، إذ يؤكدون وجود علاقة سلبية بين المتغيرين ووفقاً للبنية الاقتصادية لأي بلد.^(٢)

ورد مفهوم الانفتاح التجاري بعدة صيغ، إذ يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه تحرير القطاع التجاري الخارجي الذي يتكون من ميزاني التجارة الخارجية ورأس المال، ويشمل بذلك الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورأس المال الداخل والخارج من القيود والعقبات كافة متمثلة بالضرائب الكمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية.^(٣)

وعرفت سياسة الانفتاح التجاري بأنها السياسة التي تقوم على الابتعاد عن كل ما من شأنه التحيز ضد الصادرات واعتماد سياسة محايدة بين التصدير والاستيراد، ويتم ذلك من خلال إجراءات عدة كتخفيض قيمة التعريفات الكمركية والاتجاه نحو نظام تعريفات كمركية موحد يشمل على العديد من الإجراءات المتعلقة بسياسات الاستيراد وسياسات تشجيع التصدير وسياسات أسعار الصرف وإدارة الاقتصاد الكلي والسياسة التجارية تجاه الشركاء التجاريين.^(٤)

وتهدف البلدان من خلال سياسة الانفتاح التجاري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي على رأسها زيادة الدخل القومي وتحسين المستوى المعاشي بخاصة في البلدان النامية فضلاً عن ضمان نصيبها من النمو في التجارة الدولية، وأيضاً الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتنشيط الطلب العالمي وزيادة التبادل الدولي عن طريق ازالة القيود الكمركية.^(٥)

ويعبر عن الانفتاح التجاري بمجموع الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ يمكن قياسه وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{الانفتاح التجاري} = (\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}) / \text{الناتج المحلي الإجمالي} * \dots (٦)$$

وتنشأ علاقات الارتباط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال آليات متعددة مرتبطة بالصادرات من ناحية وأخرى بالاستيرادات ونمو الدخل من ناحية ثانية، ففيما يخص الصادرات أكدت العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية وأبرزت دورها وأهميتها في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من العوامل أهمها ارتباطها الوثيق بتخصيص الموارد الاقتصادية، إذ تؤدي تنمية وتوسيع الصادرات إلى توجيه (أو إعادة توجيه) الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى، ويقود ذلك إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد لصالح القطاعات ذات الميزات النسبية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي بما يصب في صالح زيادة الرفاهية الاقتصادية.^(٧)

من جانب آخر يؤدي التوسع في الصادرات إلى زيادة التقدم التقني من خلال استخدام وسائل التقنية من الأجهزة والمعدات المتطورة والعمل الماهر وإدخال وسائل حديثة ومتطورة للإنتاج وزيادة الابتكارات، وكل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج وبدورها تسهم الصادرات وبشكل فاعل في خلق وإيجاد هذه المتطلبات^(٨)، علاوة على ذلك فهي تعد مصدراً مهماً لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة ذات الأهمية البالغة في عملية النمو، كما تعد أيضاً مصدراً مهماً في اكتساب المهارات والخبرات والتعلم بالممارسة.

من جانب آخر يؤدي توسيع الصادرات إلى رفع مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج Total Factor Productivity (TFP) وزيادة إسهامها في النمو الاقتصادي، إذ تعمل على رفع مستوى المنافسة بين المشاريع والتي بفعالها تدخل مشاريع أفضل نسبياً وتخرج أخرى أقل كفاءة، فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من

وفورات الحجم الكبير مما يرفع مستويات إنتاجيتها فتزداد الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج لديها ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وفضلاً عن ذلك يؤدي توسيع الصادرات وتنميتها على ربط الاسواق المحلية بالأسواق العالمية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل مما يجعلها قادرة على العمل في بيئة تصديرية ترتبط وبشكل مستمر مع الأسواق المحلية والعالمية.^(٩)

أما تأثير الاستيرادات فإلى جانب أهميتها في توفير السلع الرأسمالية والمعدات الانتاجية وخاصةً في المراحل الاولى للتنمية في البلدان النامية فإنها تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها في أهم متغيرين اقتصاديين هما الاستهلاك الذي يعد الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي، والإنتاج الذي يعد عجلة النمو الاقتصادي، إذ تعمل سياسة الانفتاح التجاري على خفض أسعار الاستيرادات التي كانت أسعارها قبل ذلك مرتفعة نسبياً بسبب فرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة، وارتفاع الأسعار هذا ينعكس على مستهلكي هذه المستوردات بشكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك الوسيط أو النهائي، وهكذا فان سياسة الانفتاح التجاري تؤثر بصورة مباشرة في الاستهلاك الذي يؤثر في الدخل بصورة غير مباشرة عن طريق المضاعف وزيادة الدخل تعني نمواً اقتصادياً أكبر.^(١٠)

أما جانب الإنتاج، فعندما تكون المنتجات المستوردة خاضعة لضريبة ترفع أسعارها فذلك من شأنه جعل المنتجين المحليين للسلع المنافسة يرفعون أسعارهم جزئياً، وهكذا يمكن أخذ نسب الضرائب على المنتجات المستوردة كتحمين للارتفاع في الأسعار الإسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه نسبة الحماية الإسمية للمنتجين المحليين، وهكذا تؤثر سياسة الانفتاح التجاري في الإنتاج.^(١١)

من ناحية أخرى يمكن أن يؤدي نمو الدخل لمزيد من الانفتاح التجاري من خلال احداثه للتغيرات البنوية ومنها بنية التجارة الخارجية، ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

اذ يحصل التغيير البنوي الذي يرافق النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عدة أهمها هو عندما تنمو دخول الأفراد والأسر فان أنماطهم الاستهلاكية تتغير، فتميل نحو سلع وخدمات جديدة كسلع الاستهلاك الدائمة و سلع الرفاهية والسياحة والسفر والتي لم يعهدها عندما كانت دخولهم محدودة وبالكاد تسد احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس وسكن، الأمر الذي يقود الى حدوث تغيير في بنية الطلب الاستهلاكي ينعكس بصورة مباشرة في تغيير بنية الإنتاج ليتبعه بذلك تغيير في بنية التجارة الخارجية وارتفاع نسبها من الناتج المحلي الإجمالي.^(١٢)

من جهة ثانية مع تواصل النمو الاقتصادي وارتفاع متوسط دخل الأفراد الحقيقي ترتفع استثماراتهم المادية ويعزز ذلك استثماراتهم بتطوير رأس المال البشري بزيادة سنوات تعليمهم الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى تحسن طرائق الإنتاج وتقنياته ويرفع في الوقت نفسه من إيرادات العناصر الإنتاجية ويؤثر ذلك في زيادة وتائر التغيرات البنوية وتغيير بنية التجارة وارتفاع نسبة الصادرات والاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي ما يعني مزيداً من الانفتاح التجاري.^(١٣)

تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا:

يصنف البنك الدولي الاقتصاد التركي كسوق ناشئة ومتطورة بشكل كبير، ويحتل المرتبة (١٧) من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ (٧٩٠) مليار دولار أمريكي بمتوسط دخل فرد حقيقي تجاوز (١٠٠٠٠) دولار أمريكي عام ٢٠١٢، يتوزع معظمه على قطاع الخدمات بنسبة ٦٣ %، يعقبه قطاع الصناعة بنسبة ٢٨,١ % وقطاع الزراعة بنسبة ٨,٩ %^(١٤)

نفذت تركيا منذ تطبيقها تخطيط التنمية عام ١٩٦٣ عشر خطط تنمية خمسية، ابتداء من الخطة الأولى التي امتدت بين أعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٧ لغاية الخطة العاشرة ٢٠١٤ - ٢٠١٨، شهد خلالها اقتصادها تحولات وتطورات مهمة ومنعطفات عدة.^(١٥)

ومنذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ حتى مطلع سبعينات القرن الماضي لم يشهد الاقتصاد التركي نمواً اقتصادياً ملفتاً أو مميزاً، بل كان رهيناً للتطورات السياسية.^(١٦)

لكن مع بداية الثمانينات حدث منعطف استراتيجي مهم تمثل بالتوجه الاقتصادي نحو الخارج والنمو التصديري عوضاً عن التوجه نحو الداخل الذي كان سائداً قبل ذلك، وتم التركيز وبتدخل مباشر وقوي من قبل الدولة نحو تغيير البنية الاقتصادية بالتركيز على رفع إسهام الصناعة بعامة والتحويلية منها بخاصة على حساب الزراعة وإسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا يعد التصنيع ركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية في تركيا^(١٧)، وقد أسهم نمو وتطور التجارة الخارجية لها وبخاصة صادراتها المصنعة في تطور وتنوع القطاع الصناعي التحويلي التركي، وفي الوقت نفسه أدت تلك السياسات والعوامل الى مضاعفة النمو الاقتصادي ومؤشرات الانفتاح التجاري وكما هو متضمن في الجدول الآتي:

الجدول (١)

مؤشرات النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في تركيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١٧

الاستيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدلات النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد الحقيقي	متوسط دخل الفرد الحقيقي (دولار أمريكي)	السنوات
11.9	5.1	17.0	-4.62	4986.6	1980
12.9	8.2	21.1	2.49	5111.1	1981
15.0	11.8	26.8	1.22	5174.0	1982
16.5	12.4	29.0	2.63	5310.3	1983
19.6	15.6	35.2	4.40	5544.1	1984
18.9	15.8	34.8	2.07	5659.3	1985
16.1	13.3	29.4	4.88	5936.0	1986
17.7	15.5	33.3	7.40	6375.4	1987



17.5	18.6	36.2	0.44	6404.0	1988
17.7	16.2	33.9	-1.48	6308.8	1989
17.5	13.3	30.9	7.38	6774.6	1990
16.6	13.8	30.4	-0.96	6709.0	1991
17.3	14.3	31.7	3.32	6932.1	1992
19.3	13.6	33.0	5.93	7343.3	1993
20.3	21.3	41.7	-6.17	6889.8	1994
24.3	19.8	44.2	6.17	7315.4	1995
27.8	21.5	49.3	5.68	7731.4	1996
30.3	24.5	54.9	5.88	8186.4	1997
19.7	20.5	40.2	0.17	8244.7	1998
18.8	18.5	37.4	-4.87	7842.8	1999
22.5	19.4	42.0	5.03	8237.5	2000
22.8	26.5	49.3	-7.35	7631.5	2001
22.9	24.4	47.4	4.87	8003.4	2002
23.3	22.2	45.6	4.09	8331.5	2003
25.3	22.7	48.1	8.13	9009.4	2004
24.4	21.0	45.4	7.57	9692.1	2005
26.5	21.6	48.1	5.78	10252.3	2006
26.0	21.2	47.2	3.78	10640.4	2007
27.0	22.8	49.9	-0.35	10602.8	2008
23.3	22.5	45.9	-5.91	9976.1	2009
25.4	20.4	45.8	9.97	10672.3	2010
30.4	22.2	52.6	9.42	11678.1	2011
28.5	23.6	52.2	3.09	12039.2	2012
28.0	22.2	50.3	6.66	12842.1	2013
27.6	23.7	51.4	3.39	13277.7	2014

25.9	23.3	49.2	4.33	13853.0	2015
24.8	21.9	46.8	1.51	14062.7	2016
29.3	24.8	54.1	5.74	14870.6	2017
30.7	29.6	60.4	1.04	15026.7	2018
30.9	29.8	60.7	1.14	15199.2	2019

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على :

World bank,2019, world development indicators: www.worldbank.org

ومن الجدول يمكن ملاحظة واستنتاج عدد من المتضمنات يأتي على رأسها مضاعفة متوسط دخل الفرد الحقيقي في الاقتصاد التركي خلال المدة المذكورة آنفاً بثلاثة أضعاف (مما يقرب من خمسة آلاف دولار أمريكي عام ١٩٨٠ الى أكثر من خمسة عشر ألف دولار عام ٢٠١٩)، رافق ذلك مضاعفة الانفتاح التجاري مما يقرب من أربعة أضعاف (من ١٧% عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٦٠% عام ٢٠١٩)، ويدل ذلك أن هناك ارتباطاً بين المتغيرين، إذ أن زيادة متوسط الدخل الحقيقي تزامنت مع الزيادة الحاصلة في مؤشرات الانفتاح التجاري.

كذلك يمكن ملاحظة أن نسبة تطور الصادرات قد تضاعفت ستة أضعاف خلال مدة البحث (من ٥% عام ١٩٨٠ الى ما يقرب ٣٠% عام ٢٠١٩) مما يدل على فاعلية سياسات توسيع الصادرات في تركيا، أما الاستيرادات فقد نمت هي الأخرى نمواً واضحاً وبمقدار ضعفين ونصف خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٩، إذ ارتفعت نسبتها من ما يقارب ١٢% أول المدة الى أكثر من ٣٠% آخرها، ويلاحظ أنه على الرغم من نمو الصادرات ونسبها من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها لم تتفوق على نسبة الاستيرادات طوال المدة المذكورة سوى خمس مرات في الاعوام ١٩٨٨ و١٩٩٤ و١٩٩٨ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ وما عدا تلك الأعوام فإن نسبة الاستيرادات تتفوق على نسب الصادرات ما يعني أن الاقتصاد التركي لم يسجل فائضاً في ميزانه التجاري سوى في الاعوام الخمسة المذكورة التي تفوقت فيها نسب الصادرات، ويفسر ذلك بأن توسيع النمو الاقتصادي يحتاج الى توسيع الاستيرادات

وبخاصة من السلع الانتاجية التي تعد مدخلات مهمة لعمليات الإنتاج وهي لا تقل أهمية عن توسيع الصادرات ودورها في النمو الاقتصادي.

أما مؤشر الانفتاح التجاري (مقاساً بالتجارة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) فقد ظل في تزايد مستمر خلال مدة البحث ليلعب أكثر من ٦٠% عام ٢٠١٩ بعد أن كان يبلغ ١٧% فقط عام ١٩٨٠ ما يؤشر درجة كبيرة من الانفتاح التجاري في تركيا.

القياس الاقتصادي لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في تركيا:

يختص الاقتصاد القياسي بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية، وذلك بقياس العلاقات الاقتصادية و تحليلها بدمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في أنموذج متكامل، إذ لا يمكن الاعتماد على فروض النظرية الاقتصادية في عملية القياس على بيانات رقمية حسب بل لابد من تفسير هذه الفروض بمعايير أخرى أكثر دقة تساعد في تقويم مكوناتها واختبار فرضياتها والتأكد من صحتها واختبار قوتها التفسيرية، ولتحقيق ذلك تم اعتماد ما يأتي:

أولاً: إجراء الاختبارات القياسية وهي:

١-١: اختبار جذر الوحدة (الإستقرارية) Unit Root Test or Stationary

test

يستخدم اختبار فيليبس- بيرون *Phillips-Perron Test* ، في تحديد استقراريه البيانات لأنه يعطي نتائج أفضل مقارنة بالطرائق الأخرى، إذ إنه يعالج مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية ونتائجه أكثر دقة في العينات الصغيرة،^(١٨) وهناك ثلاثة خطوات لاختبار الاستقرارية على وفق نموذج فيليبس - بيرون وهي :

$$y_t = \rho y_{t-1} + v_t \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$y_t = \alpha + \rho y_{t-1} + v_t \quad \dots\dots\dots(2)$$

$$y_t = \alpha + \lambda_t + \rho y_{t-1} + v_t \quad \dots\dots\dots(3)$$

وتعني المعادلات أعلاه أن الاختبار يجري على وفق ثلاث مستويات، من غير ثابت واتجاه زمني وهو ما تتضمنه المعادلة الأولى، وثابت ومن غير اتجاه زمني وهو ما تشير اليه المعادلة الثانية، وثابت واتجاه زمني معاً كما في المعادلة الثالثة، وهو الإجراء المتبع في اختبار استقراره بيانات السلسلة الزمنية.

٢-١: اختبارات التكامل المشترك **Co-integration test**:

يعرف التكامل المشترك بأنه تزامن بين سلسلتين زمنيتين بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوثه بين السلاسل الزمنية أن تكون متكاملة من الدرجة نفسها، ويستخدم اختبار **Johansen test** للكشف عن التكامل المشترك كونه من أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم إجراء ذلك وفقاً لأنموذجي اختبار جوهانسن- جيليس (Johansen and Julius): الأول: اختبار الأثر **test** Trace والذي يختبر فرضية العدم القائلة أن عدد المتجهات تقل أو تساوي q ، مقابل الفرضية البديلة ($r=q$)، والثاني اختبار القيمة المميزة العظمى **Maximum Eigen test** و يقوم الاختبار على فرضية العدم القائلة بوجود (r) من المتجهات، مقابل الفرضية البديلة ($r+1$).^(١٩)

٣-١: أنموذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الموزع (ARDL)

يعد أنموذج (ARDL) أحد أساليب النمذجة الحركية للتكامل المشترك والمستخدم على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، وهو من النماذج الحديثة التي تم ابتكارها وتطويرها خلال السنوات ١٩٩٧ و ٢٠٠١ من قبل (Pesaran). وتعود أسباب شيوع استخدامه لمزياته العديدة وأهمها أنه يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأجلين القصير والطويل، ويمكن له كذلك من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، كما يأخذ هذا الأنموذج عدداً كافياً من فترات التخلف الزمني lag times للحصول على أفضل نتائج في أنموذج الإطار العام.

ويتميز هذا النموذج عن غيره بأنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها إذ يمكن تطبيقه بصرف النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستواها (0) ، أو عند الفرق الاول (1) ، أو مزيج من الإثنين، إذ أن الشرط الوحيد لتطبيقه هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) أي عند الفرق الثاني.^(٢٠)

١-٤- أنموذج تقدير حد تصحيح الخطأ :

يتم استخدام أنموذج تصحيح الخطأ عندما يكون المتغيرين (X_t, Y_t) متكاملين تكاملاً مشتركاً بهدف بيان العلاقة بينهما في الأجل القصير، ثم يتم إدخال البواقي المقدر في الانحدار طويل الأجل كمتغير توضيحي متباطئ كمدة واحدة في أنموذج العلاقة قصيرة الأجل إلى جانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة.

ويستخدم الأنموذج لإيضاح اقتراب السلسلة الزمنية من حالة التوازن في الأجل الطويل والتغيرات التي تطرأ عليها في الأجل القصير، أي أن أنموذج تصحيح الخطأ لديه القدرة على اختبار وتقدير العلاقة بين متغيرات الأنموذج في الأجلين القصير والطويل كما يتفادى المشكلات القياسية التي تنجم عن الانحدار الزائف False Regression.^(٢١)

١-٥: اختبارات العلاقة السببية (سببية كرانجر) Granger Causality

Relationship Test :-

إن الاختبارات والنماذج تمكن من قياس العلاقة بين متغيرات الأنموذج ولكنها لا تبين اتجاه السببية بين تلك المتغيرات، ولذا لابد من إجراء اختبار Granger Causality لقياس تأثير العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة في الأنموذج، والتي تنشأ وفق أسس سببية، وقد تكون علاقة عكسية أو متبادلة بين هذه المتغيرات، ويستخدم اختبار السببية أيضاً للكشف عن وجود تغذية خلفية (تأثير متبادل) (\leftrightarrow) بين المتغيرات المعتمدة والمتغير التوضيحي^(٢٢)، فإذا كان المتغير X يتسبب في المتغير Y فعندها يكون التغير في X يجب أن يسبق التغير في Y، و

الانحدار Y ل X على المتغيرات الأخرى (بما فيها قيمتها السابقة الخاصة بها)، وإذا ما تم حدوث تحسينات معنوية عند إدخال القيم المتخلفة ل X ، ويتم تحديد اتجاه السببية وفقاً لقيم F المحسوبة التي يجب أن تكون أكبر من القيم الحرجة، ويمكن رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية، وعكس ذلك لا توجد علاقة سببية بين متغيرات المستخدم الأنموذج^(٢٣)

ثانياً: عرض وتوصيف الأنموذج القياسي المستخدم في التقدير

لتقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في تركيا خلال المدة ١٩٨٠-٢٠١٩ سيتم استخدام الأنموذج القياسي الآتي:

$$GDP_{PC} = b_0 + b_1 OPEN + e_i$$

إذ أن:

GDP_{PC} : المتغير التابع ويمثل النمو الاقتصادي معبراً عنه بمعدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $Per\ Capita\ GDP$ ، معبراً عنه بالنسب المئوية.

B_0 : الحد الثابت في الأنموذج

B_1 : المعلمة المقدرة للأنموذج التقديري، أو هي معامل المتغير التوضيحي وتمثل المرونة في الانموذج التقديري.

$OPEN$: المتغير التوضيحي، ويمثل الانفتاح التجاري معبراً عنه بالنسبة المئوية للصادرات زائدا الواردات من الناتج المحلي الاجمالي.

e_i : مقدر الخطأ العشوائي

ثالثا : عرض نتائج التقدير والاختبارات وتحليلها

في هذا الجانب سيتم عرض نتائج الاختبارات والتقديرات القياسية كما تم ايضاحها وتسلسلها في الفقرات السابقة وكما هي مبينة في الجداول الآتية:

الجدول (2)

اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) باستخدام فيليبس - بيرون

Variables	Leveis بالمستوى			First Difference الفرق الأول		
	None	Constant	Constant & Trend	None	Constant	Constant & Trend
GDP pc	5.639	0.249	-2.418	-4.779	-6.708	-6.708
Prob	0.913	0.437	0.0613	0.001	0.0012	0.033
Open	1.571	-3.211	-4.568	-5.248	6.189	-6.189
Prob	0.611	0.0512	0.108	0.000	0.004	0.011
Critical values at 0.05	-----	-----	-----	-----	-----	-----

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

بعد إجراء اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج بواسطة اختبار فيليبس - بيرون للسلاسل الزمنية تم الحصول على المخرجات الموضحة في الجدول (٢) أعلاه، ويمكن ملاحظة أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج لم تكن مستقرة عند المستوى واستقرت بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية %0.05 ، أي أن السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وستكون متكاملة من الدرجة (1) ا.

الجدول (3)

اختبار داسة الأثر لجوهانسن- جيلس لمتغيرات البحث في تركيا للمدة

(2019 - 1980)

Hypothesized No.of CE (s)	Eigen value	Trace statistic	0.05 critical value	Prob
None	0.347582	16.24355	15.49471	0.0385
At most1	0.000391	0.014855	3.841466	0.9028

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الجدول (4)

اختبار القيمة المميزة العظمى في تركيا لجوهانسن - جيلس لمتغيرات البحث للمدة

(2019 - 1980)

Hypothesized No.of CE (s)	Eigen value	Max - Eigen statistic	0.05 critical value	Prob
None	0.347582	16.22868	14.26460	0.0241
At most1	0.000391	0.014865	3.841466	0.9028

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

تشير نتائج الجدولين (٣) و(٤) الى أن نتائج اختبار جوهانسن- جيلس تؤكد عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين الزمنية لمتغيرات النموذج، إذ ظهرت قيم الاختبار قريبة من قيمتها الحرجة عند مستوى 0.05% ، وكذلك قيم اختبار القيمة المميزة العظمى التي أوضحت عدم وجود متجهين تكامليين أيضاً، وهذا يقود الى استنتاج أن العلاقة بين متغيرات النموذج هي علاقة أجل قصير. وبعد أن تم التأكد من استقراره السلاسل الزمنية عند الفرق الأول تم تقدير نموذج (ARDL) لدالة الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي في تركيا وكما في متضمنات الجدول (٥).



الجدول (5)

نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في تركيا للمدة

(2019 – 1980)

Variable	Coefficient	Std.Error	t.statistic	Prob	R ²	Adjusted R ²	F	Prob
Open (-1)	0.765923	0.16633	4.604839	0.000	0.83	0.81	42.82	0.0000
Open (-2)	0.063600	0.032080	1.982543	0.0041				
Open pc (-1)	0.883995	0.173290	5.101124	0.000				
Open pc (-2)	0.174260	0.089211	1.953346	0.000				
C	0.114755	0.236260	0.485714	0.4857				

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يتضمن الجدول (٥) تأثير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي الذي يمكن قراءته من خلال قيمة المعلمة (المرونة) التي بلغت (0.76) أي أن النمو الاقتصادي سيستجيب بهذه النسبة (يزداد) عند ازدياد الانفتاح التجاري بنسبة ١% ، (علما بان مدة الإبطاء المعول عليها هي مدة الإبطاء الاولى (-1) OPEN) ، كذلك بلغت القدرة التفسيرية للأنموذج ما نسبته (0.83) ومعامل التحديد المعدل (0.81)، ويدل ذلك على القدرة التفسيرية العالية لمتغير الانفتاح التجاري في تفسيره للتغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي (المتغير التابع) في الاقتصاد التركي خلال مدة البحث، وبقية النسبة تعود لمتغيرات لم تدخل في الأنموذج الذي بالإمكان تأكيد معنويته ككل من خلال قيمة (F) المحتسبة التي بلغت (42.82) وبدرجة معنوية (0.000) مما يعني أن الأنموذج ذا معنوية بدرجة كبيرة ويمكن اعتماده لأغراض التنبؤ والتخطيط الاقتصاديين. وبما أنه لا يوجد تكامل مشترك، لذلك لم يتم تقدير أنموذج تصحيح الخطأ لهذا السبب، وتم إجراء اختبار السببية من خلال اختبار كرانجر وكما هو معروض في الجدول الآتي:

الجدول (6)

اختبار السببية لكرانجر بين المتغيرات

Null Hypothesis	obs	F-statistic	Prob
Open	39	0.49668	0.4855
GDPPC		6.34580	0.0163

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يتضح من الجدول أن هناك علاقة أحادية الاتجاه من متغير النمو الاقتصادي الى متغير الانفتاح الاقتصادي، أي أن تغيرات معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد التركي لا بد أن تؤثر وبشكل كبير في التغيرات التي تحدث في متغير الانفتاح التجاري.

وهذا لا يعني بأنه لا تأثير للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي ولكن الاختبار يوضح اتجاه السببية بين متغيرات الأنموذج ولا يلغي وجود التأثير.

النتائج

١- أظهرت نتائج تقدير واختبار أنموذج (ARDL) وجود علاقة تأثير ايجابية معنوية للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي التركي أثناء مدة البحث، إذ ظهرت اشارة قيمة المرونة التي بلغت (0.76) موجبة ومعنوية من الناحية الاحصائية باحتمالية بلغت (0.000) ما يؤكد معنوية تأثير متغير الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي.

٢- تشير قيمة المرونة التي بلغت (0.76) أن النمو الاقتصادي في تركيا سيستجيب (يرتفع) بنسبة ٧٦% كلما تضاعف الانفتاح التجاري (أي زاد بنسبة ١٠٠%).

٣- كما بينت نتائج اختبار أنموذج (ARDL) أن متغير الانفتاح التجاري يفسر ما نسبته ٨١% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في تركيا، وهو ما يمكن توكيده من خلال قيمة معامل التحديد المعدل، كما بلغت احتمالية الأنموذج ككل (0.000) حسب اختبار (F)، أي أن الأنموذج معنوي ومهم للحد الذي يمكن معه اعتماده في أغراض التنبؤ والتخطيط الاقتصاديين.

- ٤- تضمنت نتائج اختبار جوهانسن- جيلس ووكدت عدم وجود تكامل مشترك بين متغير الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في أنموذج الاقتصاد التركي، وهذا يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين انما هي علاقة تفسر بالأجل القصير.
- ٥- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من متغير النمو الاقتصادي إلى متغير الانفتاح التجاري وهذا ما تضمنه اختبار السببية المستخدم (اختبار كرانجر).
- ٦- بالرغم من انتهاء تركيا لسياسات تشجيع الصادرات منذ ثمانينات القرن الماضي إلا أنه ما زال أمامها الكثير لتتجزه، ويشهد بذلك أن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي لا تتفوق على نظيرتها الاستيرادات، ما يعني عجزاً في ميزانها التجاري الذي من المفترض أن يسجل تفوقاً وفائضاً تستفيد منه في تمويل استيراداتها وتعزيز نموها الاقتصادي.

المقترحات

- ١- تعزيز النمو الاقتصادي ومصادره ولا سيما الانفتاح التجاري والاستفادة من مزياته بتنويع القاعدة الصناعية وتوسيعها من خلال دعم الصناعات ذات القيمة المرتفعة والصناعات التصديرية لتحقيق فوائض تجارية لإنعاش التجارة الإقليمية وميزانها التجاري.
- ٢- الاستفادة من الانفتاح التجاري بزيادة ربط الاقتصاد التركي بالاقتصاد العالمي للانتقال سريعاً بالاقتصاد إلى أنموذج جديد للنمو الاقتصادي (نمو يقوده الابتكار والتقدم التقني بعد إتمام مرحلة النمو الذي يقوده التغير البنوي) للخروج سريعاً من شريحة الدول متوسطة الدخل.
- ٣- توكيد عوامل النجاح التنموي التي قادت الاقتصاد التركي الى تحقيق الانجازات، وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي والإصلاحات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الفاعلة والمناسبة، وتضمينها في الاستراتيجيات التنموية الحالية.

Sabastian Edwards, openness, productivity and growth : what do we really know, economic journal, 18, 1998, p.383.

٢ سعد صالح عيسى وعطية محمد اسماعيل، قياس أثر الإنفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٤٣، ٢٠١٨، ص ٢٤٩.

٣ غسان طارق ظاهر، أثر الإنكشاف التجاري في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان آسيوية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١١)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص ٤٦.

٤ عبدوس عبدالعزيز، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١١، ص ٦٧.

5 Ann Harrison, Openness and Growth for Developing Countries, *Journal of Development Economics*, 48,(2), 1996, p.420.

٦ خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الاردن، المجلة الأردنية للعلوم الادارية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠١٥، ص .

٧ دليلة طالب، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (١٩٨٠-٢٠١٣)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٦، ص ١٠١.

8 Zaki Eusufzai, Openness, Economic growth and Development, Some further results, *Economic Development and Cultural change*, 1996, p.335.

9 *Ibid*, p. 336.

١٠ أحمد حامد مصطفى رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جمهور النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، ط١، مصر، ٢٠١١.

١١ دليلة طالب، مصدر سابق، ص ١٠٢.

١٢ محمد القريشي، علم اقتصاديات التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص ١٣٢-١٣٣.

١٣ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني و محمد حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦، ص ٤١٢.

14 IMF, Tensions from the tow-speed recovery unemployment, commodities, and capital flows , world economic and financial surveys,2012, p.3.

١٥ صلاح الدين أحمد محمد أمين، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصادية لتركيا على التنوع الاقتصادي، مجلة تنمية الرفادين، العدد ١١٩، المجلد ٣٧، ٢٠١٨، ص ص ٦٤-٦٥

١٦ مصطفى إبراهيم ، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد ٢٠٠٢، المعهد المصري للدراسات، تقارير اقتصادية، ٢٠١٨، ص ١.

١٧ رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص ص ٢١-٢٢.

18 Hill R. Carter, William E. Criffiths, Gay C.lim, Principles of Econometrics, C.lim, 4th.ed , John Willey& Sons, Inc., New York, USA, P. 484.

19 Damodar N.Gujarati, Econometrics by example, the MC Graw-Hill Companies, Inc., New York,2011,p.230.

20 Pesaran, et.al, Bounds testing approaches to analysis of level relationships, Journal of Applied Econometrics, 16(3), 2001, 291.

21 Maddala, G.S& Lahiri, Kajal, Introduction to econometrics, fourth edition, John Willy, chi, Chester , west Sussex, 2009, p.p.571-572.

22 Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, third edition , MC, Growth-Hill, London, U.K,PP.621-622.

23 Damodar N. Gujarati, 2011, Op. Cit. p. 270.